

دورالسياسة المالية وزيادة حجم الاستثمار في مصر خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٣)

احمد عبدالله الصويعي عون

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الي التعرف علي الأوضاع الاقتصادية في مصر في ظل السياسات المتبعة والتعرف علي حجم الإنفاق العام وتطورة وكذلك دراسة الأسباب والعوامل التي أدت الي عجز الموازنة . وتوصلت الدراسة الي ان هناك اتجاهاً واضحاً نحو زيادة الدين الداخلي وان نسبة الدين إلي الناتج تقدر بـ ٧٥.٦% خلال الفترة الدراسة ، كما توصلت الدراسة الي ان هناك تأثيراً واضحاً للسياسة المالية في زيادة حجم الاستثمار في الاقتصاد المصري فقد قدر الاستثمار العام بنسبة ٩٧% ، اما الاستثمار الخاص فقد قدر بنسبة ٩٦%، وهذا يؤكد صحة الفرض الثالث.



Abstract

This study aimed to identify the economic conditions of Egypt under the followed policies and to identify the volume of public spending and its development. In addition, this study aimed to examine the reasons and factors which result in the budget deficit. The study found that there is a clear trend towards increasing internal debt and the debt to production ratio is 75.8% during the period of study. Furthermore, the study found that there is an obvious impact of fiscal policy on increasing investment volume in the Egyptian economy. The investment of the year is estimated to be 97% and private investment is estimated to be 96%. In turn, this indicates the validity of the third hypothesis.

المقدمة:

لاشك في أن السياسة الاقتصادية لأي دولة تشمل على مجموعة من السياسات التي تعمل كل منها على تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف، ولعل الهدف الذي تشترك فيه الكثير من تلك السياسات إن لم تكن كلها فهي تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي، على أن السياسة المالية تحتل مكانة هامة بين هذه السياسات، لأنها تستطيع أن تحقق هذا الهدف إضافة إلى الأهداف الأخرى، معتمدة في ذلك على إدواتها المتعددة التي تستطيع أن تكيفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

وفي إطار التحول الفكري الذي قدمه كينز لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أعطي للموازنة العامة وبالتالي للسياسة المالية بالإضافة إلى السياسة النقدية أهمية محورية في إدارة وتوجيه النشاط الاقتصادي.

مما سبق يتضح أنه أصبح مسموحاً للسياسة المالية أن تحدث عجزاً وفائضاً في الموازنة العامة للدولة حيث أصبحت الموازنة العامة للدولة هي البرنامج المالي اللازم لتنفيذ خطة الدولة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بوصفها أهم أدوات السياسة المالية الحقيقية للتوجه الاقتصادي للدولة، فمن خلالها يمكن تشجيع الاستثمار وتهيئة الأدوات اللازمة لتحقيقه، فبينان هذه الموازنة لا بد أن يسبقه تحديداً واضحاً لأهداف موازنة الدولة، ترسم من خلالها إطار مالي وفكري للاقتصاد المصري..

مشكلة الدراسة:

تتمثل في دراسة ظاهرة السياسة المالية وما يترتب عليه من زيادة حجم الاستثمار الأمر الذي يؤثر على أوجه الإنفاق اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية، مع الأخذ في الاعتبار بأن الاقتصاد المصري لا يزال يعاني من تزايد مستمر في الدين العام الداخلي وما يترتب عليه من تزايد مستمر في الأعباء المالية



والاقتصادية الأمر الذي يؤثر علي أوجه الإنفاق اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية.

وهذا يتطلب بالضرورة دراسة وتحليل أثر السياسة المالية على عدد من المتغيرات الاقتصادية وأهمها الإنفاق العام والضرائب وذلك لتحديد مدى مساهمة هذه السياسات في زيادة حجم الاستثمار للقطاع العام والخاص وتحسين أداء الاقتصاد المصري، ومن خلال هذا الطرح وفي إطار الحقائق تبرز مشكلة البحث والتي تتمثل في الإجابة على هذا التساؤل وهو "مدى فاعلية السياسة المالية في زيادة حجم الاستثمار في الاقتصاد المصري من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة في كونها تقوم بتقييم وتقسيم مكونات السياسة المالية وتعتبر كل مكون بشكل منفصل على الاستثمار العام والخاص، كما أن هذه الدراسة تستخدم بيانات حديثة نسبياً بالمقارنة بالدراسات السابقة، كما أن تطور الوقائع الاقتصادية قد انعكس على تطوير عالم المالية من علم يهدف الى تأمين إيرادات عامة لتغطية نفقات عامة إلى العلم الى يبحث عن الوسائل المالية التي تستخدم الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فالنفقات العامة تؤثر على النشاط الاقتصادي المحلي، على الاستهلاك والادخار، وبالتالي تؤثر على الاستثمار

أهداف الدراسة:

- تقوم الدراسة على عدة أهداف لعل من أهمها:
١. دراسة الأوضاع الاقتصادية في مصر في ظل السياسات المالية المتبعة.
 ٢. دراسة حجم الإنفاق العام وتطوره، وكذلك دراسة الأسباب والعوامل التي أدت إلى عجز الميزانية.
 ٣. تحقيق التكامل بين القطاع العام والخاص للوصول الي تحقيق التوازن الاقتصادي العام وتحسين فعالية السياسة المالية في مصر.



فروض الدراسة:

١. هل السياسة المالية تكون فعالة عندما تكون نسبة العجز للميزانية / الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى مقبول بجانب استقرار نسبة الدين العام / الناتج المحلي الإجمالي.
٢. هل السياسة المالية تكون غير فعالة عندما يكون أغلب رأس المال مملوك للحكومة.
٣. تؤثر السياسة المالية على حجم الاستثمار للاقتصادي المصري. سيتم تناول البحث من خلال المباحث التالية.
المبحث الأول: تطور الموازنة العامة من خلال الإيرادات والنفقات.
المبحث الثاني: تطور الدين العام الداخلي.
المبحث الثالث: تطور التدفقات الاستثمارية بين القطاعين العام والخاص.

المبحث الأول: الموازنة العامة في مصر.

قامت الحكومة المصرية بإتباع سياسة مالية تقييدية منذ بداية الثمانينات من القرن العشرين، مكنتها من الحد من عجز الموازنة، وخفضه إلى أدنى حد ممكن، ولكن ومن خلال المشاكل التي أدت إلى مجموعة من الاختلالات، والتي من أهمها ظاهرة فجوة الموارد المحلية، وظاهرة المدخرات السلبية (التي تمت في ظل اقتصاد يعتمد على التمويل التضخمي والإقتراضى الخارجى)، وظاهرة غياب سوق المال، و ظهور شركات توظيف الأموال، ظاهرة الشركات المتعثرة، والضريبة السلبية (سياسة الدعم) وكذلك الآثار التضخمية للصدمات البترولية الخارجية، ونتيجة لما سبق، زاد العجز الكلى للموازنة العامة عاما بعد عام حتى وصل إلى ٩٧ مليار جنيه و ٣٢ مليار دولار في عام ١٩٩٠م.



ولقد بدأت الحكومة المصرية في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في يناير ١٩٩١م، بهدف معالجة العجز المتزايد في الموازنة العامة للدولة، من خلال انتهاج أساليب الإدارة الاقتصادية في مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق، معتمدة بشكل أساسي على أدوات السياسة المالية والسياسية النقدية، وقد تم تطبيق المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي (مرحلة التصحيح المالي) بنجاح، حيث انخفضت نسبة العجز في الموازن العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن سير البرنامج الإصلاحي قد صاحبه تراكم في مستويات الدين العام المحلي أضر بمستويات الاستقرار المالي العام.

(١) الإيرادات العامة:

وإذا كانت الإيرادات العامة وسيلة من وسائل تمويل الإنفاق العام فإنها تعتبر أيضا أداة من أدوات السياسة المالية والاقتصادية التي تؤثر على جميع أوجه النشاط الاقتصادي في المجتمع والواقع أن تلك الإيرادات الحكومية في مصر تتكون من مصدرين أساسيين للدخل الحكومي هما: الإيرادات الضريبية وتتكون من الضرائب المباشرة على الشركات والأشخاص مثل الضرائب على الدخل والأرباح، والضرائب على الممتلكات، والضرائب على السلع والخدمات، والضرائب غير المباشرة وهي رسوم إضافية والضريبة على المبيعات، أما المصدر الآخر وهو الإيرادات غير الضريبية وتتكون من رسوم التراخيص وعائد الاستثمار والملكية حصيلة بيع السلع والخدمات وتمويل الاستثمارات. ويوضح الجدول التالي تطور الإيرادات الحكومية في مصر خلال الفترة (١٩٨٠ - ٢٠١٣).



جدول رقم (١/١)

تطور الإيرادات العامة ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة (١٩٨٠ - ٢٠١٣) بالأسعار الجارية

مليار جنيه

البيان السنة	الناتج الإجمالي	الإيرادات الضريبية	نسبتها الناتج	الإيرادات غير الضريبية	نسبتها الناتج	إجمالي الإيرادات	نسبتها الناتج
١٩٨٠	١٧.٣٢٠	٤١٨١	٢٤.١	٦٢١٧	٣٥.٨	١٠.٣٩٨	٦٠
١٩٨١	٢٢.٤٥٦	٤٧٢٤	٢١.٠	٦٢٠٤	٢٧.٦	١٠.٩٢٨	٤٨.٦
١٩٨٢	٢٦.٤٢٤	٥٤١٠	٢٠.٥	٧٤٥٤	٢٨.٢	١٢.٨٦٤	٤٨.٦
١٩٨٣	٣١.٦٩٣	٥٤٩٨	١٧.٣	٩١٦٧	٢٨.٩	١٤.٦٦٥	٤٥.٥
١٩٨٤	٣٧.٤٥١	٥٩٦٩	١٥.٩	٦٨٥٠	١٨.٢	١٢.٨١٩	٣٤.٢
١٩٨٥	٤٤.١٣١	٦٦٠٢	١٥.٠	٦٨٤٧	١٥.٥	١٣.٤٤٩	٣٠.٥
١٩٨٦	٥١.٥٢٦	٦٩٣٠	١٣.٤	٦٧١٤	١٣.٠	١٣.٦٤٤	٢٦.٤
١٩٨٧	٦١.٦٣٠	٨٢٧٤	١٣.٤	٢٦٧٢	٤.٣	١٠.٩٤٦	١٧.٧
١٩٨٨	٧٦.٨٠٠	٩٩٤٣	١٢.٩	٧٥٦٠	٩.٨	١٧.٥٠٣	٢٢.٧
١٩٨٩	٩٦.٠٨٠	١٢.٠٨٣	١٢.٥	٧٢٤٠	٧.٥	١٩.٣٢٣	٢٠
١٩٩٠	١١٢.٥٠٠	١٥٩٣١	١٤.١	٧.٠٨٢	٦.٢	٢٣.٠١٣	٢٠.٣
١٩٩١	١٣٩.١٠٠	١٦٥٨٠	١١.٩	٩٦٩٦	٦.٩	٢٦.٢٧٦	١٨.٨
١٩٩٢	١٥٧.٣٠٠	٢٥٧٠.٦	١٦.٣	١٣٦٨٦	٨.٧	٣٩.٣٩٢	٢٥
١٩٩٣	١٧٥.٠٠٠	٢٩١٢٢	١٦.٦	١٥٠١١	٨.٥	٤٤.١٣٣	٢٥.١
١٩٩٤	٢٠٤.٠٠٠	٣٣٣٣٢	١٦.٣	١٥٦١٠	١٧.٦	٤٨.٩٤٢	٢٣.٩
١٩٩٥	٢٢٩.٤١٥	٣٥٩٥١	١٥.٧	١٦٢٣٧	١٧.٠	٥٢.١٨٨	٢٢.٧
١٩٩٦	٢٩٦.٣٠٠	٤٠٠٦٠	١٣.٥	١٦١٥٥	٥.٤	٥٦.٢١٥	١٨.٩
١٩٩٧	٢٨٧.٤٢٠	٤٢٤٥٠	١٤.٧	١٦٠٧٣	٥.٥	٥٨.٥٢٣	٢٠.٢
١٩٩٨	٣٠٧.٦٠٠	٤٦٠٢٥	١٤.٩	١٤٦٦٢	٤.٧	٦٠.٦٨٧	١٩.٦
١٩٩٩	٣٤٠.١٣٠	٤٦٥٤٣	١٣.٦	٢٢٨٨٣	٦.٧	٦٩.٤٢٦	٢٠.٣
٢٠٠٠	٣٥٨.٧٠٠	٤٩٦٢١	١٣.٨	٢٧٢٣٩	٧.٥	٧٦.٨٦٠	٢١.١
٢٠٠١	٣٧٨.٩٠٠	٥١٣٥٨	١٣.٥	٣٠٣٤٠	٨	٨١.٦٩٨	٢١.٣

البيان / السنة	الناتج الإجمالي	الإيرادات الضريبية	نسبتها / الناتج	الإيرادات غير الضريبية	نسبتها / الناتج	إجمالي الإيرادات	نسبتها / الناتج
٢٠٠٢	٤١٧.٠٠٠	٥٧٤٧٦	١٣.٧	٣٣٥٤٠	٨	٩١.٠١٦	٢١.٧
٢٠٠٣	٤٨٥.٣٠٠	٦٤٧٩٣	١٣.٣	٢٤٨٩٧	٥.١	٨٩.٦٩٠	١٨.٤
٢٠٠٤	٥٣٨.٥٠٠	٧٥٧٥٩	١٤.٠	٣٥١٠٥	٦.٥	١١٠.٨٦٤	٢٠.٥
٢٠٠٥	٦١٧.٧٠٠	٩٧٧٧٩	١٥.٨	٤٨٦٢٩	٧.٨	١٤٦.٤٠٨	٢٣.٦
٢٠٠٦	٧٤٤.٨٠٠	١١٤٣٣٢	١٥.٣	٥٨٢٦٢	٧.٨	١٧٢.٥٩٤	٢٣.١
٢٠٠٧	٨٥٩.٣٠٣	١٣٧١٩٥	١٦.٠	٨٤٢٠٩	٩.٧	٢٢١.٤٠٤	٢٥.٧
٢٠٠٨	٩٩٤.٠٥٥	١٦٣٢٢٢	١٦.٤	١١٩٢٨٣	١١.٩	٢٨٢.٥٠٥	٢٨.٣
٢٠٠٩	١١٥٠.٦١٩	١٤٥٥٤٤	١٢.٦	٩٧٦٢٠	٨.٤	٢٤٣.١٦٤	٢١.٠
٢٠١٠	١٣٧١.٨٠٠	١٧٧٤١٨	١٢.٩	٧٠٩٠٠	٥.١	٢٤٨.٣١٨	١٨.٠
٢٠١١	١٥٠٨.٦٠٠	٢٠٧٤١٠	١٣.٧	٨٦١٠٠	٥.٧	٢٩٣.٥١٠	١٩.٤
٢٠١٢	١٦٠٨.٦٠٠	٢٥١١١٨	١٥.٦	٩٤٠٠٠	٥.٨	٣٤٥.١١٨	٢١.٤
٢٠١٣	١٧٣٧.٦٠٠	٣٥٦.٩٢٥	٢٠.٥	١٠٤٤٠٠	٨.٣	٤٠٦.٣٢٥	٢٨.٨
			١٥.٠٥		١٠.٤٨		٢٥.٥٤

المصدر: البنك المركزي المصري. التقرير السنوي. قطاع البحوث الاقتصادية. ٢٠١٢-٢٠١٣. ص ٧٧
وزارة المالية الموازنة العامة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ٢٠١١-٢٠١٢. تم احتساب النسب من قبل الباحث

من الجدول رقم (١/١) نلاحظ ما يلي:

أ- حققت الإيرادات العامة معدلات نمو مرتفعة فكانت بنحو ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٠م، لتتخف لتصل ١٠.٣% عام ١٩٩٠م، وتعود للارتفاع لتصل ٢٥.١% عام ١٩٩٣م، وتستمر هذه النسب على نفس الحدود لتصل ٢٨.٨% عام ٢٠١٣م.



ب- بالنسبة للإيرادات الضريبية فقد بلغت ٢٤.١% من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٠م، وبعد ذلك انخفضت لتصل إلى ١١.٩% عام ١٩٩١م وعادت للارتفاع لتصل إلى ٢٠.٥% عام ٢٠١٣م من الناتج المحلي الإجمالي.

ج- أما فيما يتعلق بالإيرادات غير الضريبية فقد بلغت ٣٥.٨% من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٠م، وانخفضت لتصل إلى ٦.٩% عام ١٩٩١م.

د- وعادت للارتفاع لتصل ١٧.٦% عام ١٩٩٤م، ثم انخفضت لتصل إلى ٧.٥% عام ٢٠٠٠م واستمرت هذه النسب على نفس الحدود لتصل إلى ٨.٣% عام ٢٠١٣م.

هـ- على الرغم من الارتفاع في قيمة الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية إلا أن الدولة في مصر اعتمدت بصفة أساسية على الإيرادات الضريبية خلال مدة الدراسة، وهذا يدل على أن الإيرادات الضريبية تمثل أهمية كبيرة بالنسبة إلى إجمالي الإيرادات العامة.

(٢) النفقات العامة:

إن الإنفاق العام في مصر مقسم في الأساس إلى قسمين هما: النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية، حيث تتضمن النفقات الجارية الأجور وتشمل النفقات الجارية و الدعم والإنفاق على القوات المسلحة وأعباء المعيشة والإنفاق الجاري للجهاز الإداري والحكم المحلي والهيئات الخدمية (مقابل السلع والخدمات الخاصة بالاستهلاك الجاري) ومدفوعات الفوائد على الدين العام المحلي والخارجي، أما الإنفاق أو النفقات الاستثمارية فهي تتضمن نفقات رأسمالية على إنشاء البنية التحتية ويوضح الجدول التالي تطور الإنفاق الحكومي في مصر خلال (١٩٨٠ - ٢٠١٣).



جدول رقم (١/٢)

تطور النفقات العامة ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر
خلال الفترة (١٩٨٠ - ٢٠١٣) بالأسعار الجارية

مليار جنيه

ليبيان السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الإنفاق الجاري	نسبته %	الإنفاق الاستثماري	النسبة %	إجمالي النفقات	نسبته %
١٩٨٠	١٧.٣٢٠	٦٦٥٤	٣٨.٤	٤٦٠٠	٢٦.٥	١١.٢٥٤	٦٤.٩
١٩٨١	٢٢.٤٥٦	٧١٢٢	٣١.٧	٤٤٨٣	١٩.٩	١١.٦٠٥	٥١.٦
١٩٨٢	٢٦.٤٢٤	٨٧٥٤	٣٣.١	٥١٢٨	١٩.٤	١٣.٨٨٢	٥٢.٥
١٩٨٣	٣١.٦٩٣	٩٩٠٣	٣١.٢	٥٧٢٧	١٨.٠	١٥.٦٣٠	٤٩.٢
١٩٨٤	٣٧.٤٥١	١١٦٦٨	٣١.١	٦٦٤٤	١٧.٧	١٨.٣١٢	٤٨.٨
١٩٨٥	٤٤.١٣١	١٣١٣٧	٢٩.٧	٨٤٤٢.١	١٩.١	٢١.٥٧٩	٤٨.٨
١٩٨٦	٥١.٥٢٦	١٣٧٤٥	٢٦.٦	٩٢٨٤.١	١٨.٠	٢٣.٠٢٩	٤٤.٦
١٩٨٧	٦١.٦٣٠	١٦٣٢٢	٢٦.٤	١٤٣٥٢	٢٣.٢	٣٠.٦٧٤	٤٩.٦
١٩٨٨	٧٦.٨٠٠	١٧٤٣٢	٢٢.٦	١١٦٨٦	١٥.٢	٢٩.١١٨	٣٧.٨
١٩٨٩	٩٦.٠٨٠	٢٢٤٤٦	٢٣.٣	١٤٣٥٢	١٤.٩	٣٦.٧٩٨	٣٨.٢
١٩٩٠	١١٢.٥٠٠	٢٥١٢٤	٢٢.٣	٢٠٣٥٣	١٨.٠	٤٥.٤٧٧	٤٠.٣
١٩٩١	١٣٩.١٠٠	٢٩٨١١	٢١.٤	٢٠٩١١.٣	١٥.٠	٥٠.٧٢٢.٣	٣٦.٤
١٩٩٢	١٥٧.٣٠٠	٣٢٤٥٢	٢٠.٦	٢٢٤٨١.٢	١٤.٢	٥٤.٩٣٣.٢	٤٣.٨
١٩٩٣	١٧٥.٠٠٠	٣٨١٢٠	٢١.٧	٢٨٨٩٧.١	١٦.٥	٦٧.٠١٧.٢	٣٨.٢
١٩٩٤	٢٠٤.٠٠٠	٤٢١٢٥	٢٠.٦	٢٩٩٨٦.٢	١٤.٦	٧٢.١١١.٢	٣٥.٢
١٩٩٥	٢٢٩.٤١٥	٤٦٨٢٠	٢٠.٤	٣٤٣٨٧.٣	١٤.٩	٨١.٢٠٧.٣	٣٥.٣
١٩٩٦	٢٩٦.٣٠٠	٥٤٨٢٠	١٨.٥	٤٠٤٨٣	١٣.٦	٩٥.٣٠٣	٣٢.١
١٩٩٧	٢٨٧.٤٢٠	٦٠٦٣٢	٢١.٠	٤٠٨٥٨	١٤.٢	١٠١.٤٩٠	٣٥.٨
١٩٩٨	٣٠٧.٦٠٠	٦٤٧٨٢	٢١.٠	٣٤٢٩٢	١١.١	٩٩.٠٢٤	٣٢.١
١٩٩٩	٣٤٠.١٣٠	٦٨٠٦٩	٢٠.٠	٣٣٨٣٩	٩.٩	١٠١.٩٠٨	٢٩.٩
٢٠٠٠	٣٥٨.٧٠٠	٧٦٧٤٥	٢١.٣	٣١٩٧٠.٤	٨.٩	١٠٨.٧١٥.٤	٣٠.٢
٢٠٠١	٣٧٨.٩٠٠	٨١٤٨٩	٢١.٥	٣٧٧٦٥.١	٩.٩	١١٩.٢٥٤.١	٣١.٢

٣١.٢	١٣٠.٥٨٧	٨.٧	٣٦٦٥٧	٢٢.٥	٩٣٩٣٠	٤١٧.٠٠٠	٢٠٠٢
٣٠.٥	١٤٨.٧٤٣	٩.١	٤٤٤٥٨	٢١.٤	١٠٤٢٨٥	٤٨٥.٣٠٠	٢٠٠٣
٣٢	١٧٢.٩٢٧.٤	٩.٦	٥٢١٤٩.٤	٢٢.٤	١٢٠٧٧٨	٥٣٨.٥٠٠	٢٠٠٤
٣٠.٥	١٨٨.٦١٠.٩	٨.٣	٥١٤١٥.٩	٢٢.٢	١٣٧١٩٥	٦١٧.٧٠٠	٢٠٠٥
٢٩.٢	٢١٨.٧٣١.٦	٨.٠	٦٠٢٤٢.٦	٢١.٢	١٥٨٤٨٩	٧٤٤.٨٠٠	٢٠٠٦
٣٢.١	٢٧٩.٦٦٠	١١.٩	١٠.٢٦٦٦	٢٠.٢	١٧٣٩٩٤	٨٥٩.٣٠٣	٢٠٠٧
٢٩	٢٨٩.٦٠٣	١٠.٨	١٠.٧٥٥١	١٨.٢	١٨٢.٥٥٢	٩٩٤.٠٥٥	٢٠٠٨
٢٦.٥	٣٠٥.٨٠٠	٨.٥	٩٨٣٩٠	١٨.٠	٢٠٧٤١٠	١١٥٠.٦١٩	٢٠٠٩
٢٦.١	٣٥٨.٥٨٦	٧.٤	١٠.١٦٦١	١٨.٧	٢٥٦٩٢.٥	١٣٧١.٨٠٠	٢٠١٠
٢٥	٣٧٨.٥٩٧	٦.٥	٩٨٥٤٥	١٨.٥	٢٨٠.٥٥٢	١٥٠٨.٦٠٠	٢٠١١
٢٥.٥	٤١١.٣١٠	٦.٤	١٠.٣٩٠٠	١٩.١	٢٠٧٤١٠	١٦٠٨.٦٠٠	٢٠١٢
٢٣.٩	٤٤٧.٨٦٩	٦.٠	١٢٥١٤٤	١٧.٩	٣٢٢٧٢٥	١٧٣٧.٦٠٠	٢٠١٣
٣٥.٥		١٢.٩		٢٢.٦			

المصدر: وزارة المالية الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة بأعداد مختلف - البنك المركزي-

التقرير السنوي، قطاع البحوث الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ٢٠١٢-

٢٠١٣ ص ٧٨

مناجدول رقم (١/٢) نلاحظ ما يلي:

أ- ارتفاع نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت ٦٤.٨% عام ١٩٨٠م، لتتنخفض لتصل ٤٠.٣% عام ١٩٩٠م، وتعود للارتفاع لتصل ٤٣.٨% عام ١٩٩٢م، وتستمر هذه النسبة في الثبات ما بين ٢٥-٣٥% حتي نهاية مدة الدراسة.

ب- بالنسبة للإنفاق الجاري بلغت نسبته ٣٨.٤% من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٠م، لتتنخفض إلى ٢٢.٣% عام ١٩٩٠م، واستمرت هذه النسبة على نفس الحدود لتصل إلى ١٧.٩% عام ٢٠١٣ من الناتج المحلي الإجمالي.



ج- فيما يتعلق بالإنفاق الاستثماري فقد بلغت نسبته ٢٦.٥% من الناتج المحلي الإجمالي لتتخفص هذه النسبة إلى ١٨% عام ١٩٩٠م، ثم استمرت هذه النسب في الانخفاض حتي وصلت إلى ٦% عام ٢٠١٣م. يرجع الانخفاض الواضح في الإنفاق الاستثماري إلى توقف العمل في العديد من مشروعات البنية التحتية، وهذا يعني أن الإنفاق الجاري يحتل أهمية كبيرة بالنسبة لإجمالي النفقات العامة .

المبحث الثاني: الدين العام الداخلي والخارجي في مصر

المطلب الأول : الدين العام الداخلي

وسوف نتناول حجم الدين الداخلي والخارجي وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية في مصر على النحو التالي:

١- حجم الدين العام الداخلي:

الجدول التالي يوضح تطور حجم الدين العام الداخلي في مصر

جدول رقم (١/٣)

تطور الدين العام الداخلي ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال

الفترة (١٩٨٠ - ٢٠١٣)

مليار جنيه

البيان السنة	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو %	الدين العامة الداخلي	معدل النمو %	عدد السكان	نسبة الدين إلى الناتج المحلي %	نصيب الفرد من الدين الداخلي
١٩٨٠	١٧.٣٢٠	٥	١٠.٧٨٤	١٤.٨	٤٣٩١٥.٠	٦٢.٢	٢٤٥
١٩٨١	٢٢.٤٥٦	٢٩.٦	١٥٢١١	٤١	٤٥.٠٥١٦	٦٧.٧	٣٣٧
١٩٨٢	٢٦.٤٢٤	١٧.٦	١٦٣٣٨	٧.٤	٤٦.١٨٨٢	٦١.٨	٣٤٥



٣٨٢	٥٧.١	٤٧.٣٢٤	٩.٧	١٨١.٠٢	١٨.٩	٣١.٦٩٣	١٩٨٣
٦٦٦	٨٦.١	٤٨.٤٦١	٢٩	٣٢٢٧٩	١٨.١٠	٣٧.٤٥١	١٩٨٤
٧٣٩	٨٣.١	٤٩.٥٩٨	١٣.٦	٣٦٦٨٦	١٧.٨	٤٤.١٣١	١٩٨٥
٨٣٥	٨٢.٢	٥٠.٧٢٤	١٥.٥	٤٢٣٧٦	١٦.٧	٦١.٦٣٠	١٩٨٦
٩٥٦	٨٠.٤	٥١.٨٦٠	١٧	٤٩٦٠.٧	١٩.٦	٦١.٦٣٠	١٩٨٧
١١٠.٦	٧٦.٣	٥٢.٩٩٦	١٨.١	٥٨٦٢٠	٢٤.٦٠	٧٦.٨٠٠	١٩٨٨
١٤٢٥	٧٨.٧	٥٣.٠٣٣	٢٩	٧٥٦٢٠	٢٥.١٠	٩٦.٠٨٠	١٩٨٩
١٧٩٢	٨٦.٣	٥٤.١٧٠	٢٨.٤	٩٧.١٢٣	١٧	١١٢.٥٠٠	١٩٩٠
١٩١٦	٧٦.٢	٥٥.٢٩٦	٩.١	١٠٥.٩٩٦	٢٣.٦٠	١٣٩.١٠٠	١٩٩١
٢٠.١٨	٧٢.٢	٥٦.٣٢٣	٧.٢	١١٣.٦٨٨	١٣	١٥٧.٣٠٠	١٩٩٢
١٩٧٥	٧١.٩	٥٧.٥٤٠	١٠.٦	١٢٥.٨١٣	١١.٢٠	١٧٥.٠٠٠	١٩٩٣
٢٣٢١	٦٧.٢	٥٨.٧٦٥	٨.٤	١٣٦.٤٤٦	١٦.٥٠	٢٠٤.٠٠٠	١٩٩٤
٢٥٢٩	٦٥.٨	٥٩.٦٩٩	١٠.٦	١٥١.٠٠٢	١٢.٤٠	٢٢٩.٤١٥	١٩٩٥
٢٨٢٦	٦٦.٩	٦٠.٧٢٦	١٣.٦	١٧١.٦٢٢	١١.٧٠	٢٩٦.٣٠٠	١٩٩٦
٣٠.٧٤	٦٥.٦	٦١.٣٤٠	٩.٩	١٨٨.٦١٥	١٢.١٠	٢٨٧.٤٢٠	١٩٩٧
٣٤٦٤	٧٠.٥	٦٢.٦٤٠	١٥	٢١٦.٩٨٩	٧	٣٠٧.٦٠٠	١٩٩٨
٣٨٣٧	٧٢.٢	٦٣.٩٧٢	١٣.١	٢٤٥.٥٢٣	١٠.٥	٣٤٠.١٣٠	١٩٩٩
٤٤٥٢	٨١	٦٥.٣٠٠	١٨.٤	٢٩٠.٧٧٧	٥.٤	٣٥٨.٧٠٠	٢٠٠٠
٤٩٤٩	٨٧	٦٦.٦٣٠	١٣.٤	٣٢٩.٨٠٠	٥.٦٠	٣٧٨.٩٠٠	٢٠٠١
٥٤٥٢	٨٨.٨	٦٧.٩٧٠	١٢.٤	٣٧٠.٦١٩	١٠.١٠	٤١٧.٠٠٠	٢٠٠٢
٦٢٧٠	٨٩.٦	٦٩.٣٥١	١٧.٣	٤٣٤.٨٤٦	١٦.٢٠	٤٨٥.٣٠٠	٢٠٠٣
٧٧٢٩	٩٤.٨	٧٠.٦٥٢	١٧.٥	٥١٠.٨٠٥	١١	٥٣٨.٥٠٠	٢٠٠٤
٨٢٤٢	٩٦	٧٢.٠٠٠	١٦.٢	٥٩٣.٤٩٣	١٤.٧	٦١٧.٧٠٠	٢٠٠٥
٨٦٥٠	٨٥.٦	٧٣.٨٥٧	٧.٤	٦٣٧.١٩٧	٢٠.٥	٧٤٤.٨٠٠	٢٠٠٦
٨٨٢٦	٧٤.٤	٧٥.٥٥٣	٤.٦	٦٦٦.٨٣٥	٢٠.٢	٨٥٩.٣٠٣	٢٠٠٧
٩٢٤٩	٧١.٢	٧٦.٥٧٦	٩.٦	٧٠٨.٣٠٧	١١	٩٩٤.٠٥٥	٢٠٠٨
٩٧٢٠	٦٥.٦	٧٧.٧٠١	٦.٦	٧٥٥.٢٩٧	١٥.٧	١١٥٠.٦١٩	٢٠٠٩
١١٠.٤٤	٦٤.٧	٨٠.٤٦٦	١٧.٦	٨٨٨.٧١٥	١٩.٢	١٣٧١.٨٠٠	٢٠١٠
١٢٨.٠٥	٦٩.٢	٨١.٥٩٧	١٧.٥	١٠٤٤.٨٩٨	٩.٩	١٥٠٨.٦٠٠	٢٠١١
١٤٩٦٣	٧٦.٩	٨٢.٧٤٣	١٨.٤	١٢٣٨.١١٩	٦.٦	١٦٠٨.٦٠٠	٢٠١٢

١٨.٠٦٨	٨٧.٩	٨٤.٥٣١	٢٣.٣	١٥٢٧.٣٧٧	٨	١٧٣٧.٦٠٠	٢٠١٣
		٧٥.٦		١٥.٣		١٣.٩%	معدل متوسط النمو

المصدر : وزارة المالية. البنك المركزي. البنك الاستثماري القومي. تقرير السنوي ٢٠٠١-٢٠٠٢م.

تم احتساب النسب من قبل الباحث.

من الجدول رقم (١/٣) نلاحظ ما يلي:

أ- ارتفاع قيمة الدين العام الداخلي من ١٠.٧٨٤ مليار جنيه عام ١٩٨٠م ليصل إلى ١٥٢.٧٣٧٧ مليار جنيه عام ٢٠١٣م بمعنى أن الدين الداخلي زاد بمقدار ١٤١ مرة، وقد بلغ معدل متوسط نمو الدين الداخلي ١٥.٣ سنويا.

ب- بلغت نسبة الدين الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي ٦٢.٢% عام ١٩٨٠م، وزادت في الارتفاع لتصل ٩٦% عام ٢٠٠٥م، وبعد ذلك انخفضت هذه النسبة لتصل إلى ٨٧.٩% عام ٢٠١٣م، وقد بلغ متوسط نمو الدين الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٧٥.٦% خلال مدة الدراسة، وهكذا يمكن القول أن الدين الداخلي في مصر يتحرك في حدود غير آمنة وفقاً لمعاهدة ماستريخت التي تنص على ألا يتجاوز الدين النسبة ٦٠%، وهذا ما يبينه الشكل التالي.

ج - يتضح من الجدول أن متوسط نصيب الفرد من الدين الداخلي قد تزايد خلال فترة الدراسة فقد بلغ ٢٤٥ جنيه عام ١٩٨٠م، وظل يتزايد حتي وصل إلى ١٨.٠٦٨ جنيه عام ٢٠١٣م.

أ- العلاقة بين معدل نمو الدين العام الداخلي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي: يوضح الجدول رقم (١/٣) العلاقة بين الدين الداخلي والناتج المحلي الإجمالي كما يلي:



من الجدول رقم (١/٣) نلاحظ ما يلي:

- بلغ نمو الدين الداخلي في مصر ١٤.٨% عام ١٩٨٠م، ليصل إلى ٢٩% عام ١٩٨٩م ثم ينخفض ليصل إلى ١٨.٤% عام ٢٠٠٠م، وبعد ذلك يستمر معدل النمو في التذبذب ينخفض إلى ٦.٦% عام ٢٠٠٩م، ثم يرتفع ليصل إلى ٢٣.٣% عام ٢٠١٣م.
- إن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بلغ ٥% عام ١٩٨٠م وبعد ذلك يرتفع ليصل إلى ٢٥.١% عام ١٩٨٩م، وبعد ذلك ينخفض ليصل ٨% عام ٢٠١٣م.
- يعتبر الدين العام الداخلي في مصر غير مقبول وفقاً لمعيار معاهدة ماستريخت، ففي بعض السنوات نما الدين الداخلي بمعدلات تزيد عن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وفي سنوات أخرى حدث أن نما الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات تزيد عن معدلات نمو الدين الداخلي، ووفقاً للحالة المصرية فإن اتجاه العلاقة بين المتغيرين لم تأخذ اتجاهاً واحداً وأن نسبة معدل نمو الدين تقدر ١٥.٣% بينما نسبة معدل النمو لناتج تقدر ١٣.٩%.

مما سبق نستخلص اتجاه السياسة المالية في مصر للإخفاق في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية من خلال عدم قدرتها في التوسع اللازم للإنفاق الاستثماري والتنوع في مصادر الدخل وتحقيق التنمية المستدامة هذا أضعف كفاءة السياسة المالية المتبعة في تعبئة الموارد المحلية.

وهذا يؤكد صحة الفرض الاول بأن السياسة المالية تكون فعالة عندما تكون نسبة عجز الموازنة / الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى مقبول بجانب استقرار نسبه الدين العام / الناتج المحلي الإجمالي وفي الحالة المصرية كانت السياسة المالية غير فعالة فيما يخص نسبة الدين العام الداخلي للناتج المحلي الإجمالي، حيث تزايدت هذه النسبة طول فترة الدراسة ، وكان معدل نمو الدين الداخلي اكبر من معدل نمو الناتج المحلي.



المطلب الثاني: الدين العام الخارجي:

١- حجم الدين العام الخارجي:

إن الدين العام الخارجي في مصر يعتمد في الأساس على الاقتراض المتوسط وطويل الأجل من المؤسسات المالية الدولية، وهناك نوعان من القروض: القروض الثنائية المعاد جدولتها الميسرة وغير الميسرة، والقروض الثنائية الأخرى وهي دول نادى باريس والدول الأخرى، وتأتي من المؤسسات الدولية والإقليمية، من خلال تسهيلات المشترين والموردين، ومستندات وصكوك مغرية، ودائع طويلة الأجل، ديون القطاع الخاص (غير مضمونة)، ديون قصيرة الأجل، الودائع و تسهيلات أخرى.

ولقد أوضحت الأزمة المالية الآسيوية في فترة ما بين ١٩٩٧ - ١٩٩٨م، بجلاء هشاشة الاقتصاديات التي تعتمد على الدين الخارجي، وبناء على الخبرة التي اكتسبتها مصر، فإنها تتبع الآن سياسة الاعتماد على التمويل الداخلي بدلاً من التمويل الخارجي.

والمقصود بالديون الخارجية هنا كل الديون سواء الديون العسكرية أو الديون الخارجية قصيرة الأجل التي مدتها أقل من سنة والتزامات الدولة تجاه صندوق النقد الدولي شاملة (القروض العامة حسب أجالها من المصادر الرسمية متعددة الأطراف والقروض العامة على اختلاف أجالها من المصادر الخاصة وتشمل التسهيلات المصرفية وتسهيلات الموردين والودائع الأجنبية) وذلك دون الديون المطلوبة من القطاع الخاص.

وسوف نتناول الدين الخارجي في مصر على النحو التالي:



جدول رقم (١/٤)

تطور الدين الخارجي و نصيب الفرد في مصر خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٣)
مليار دولار

البيان السنة	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو %	الدين الخارجي بالدولار	معدل النمو %	عدد السكان بالمليون	نصيب الفرد من الدين العام الخارجي بالدولار
١٩٨٠	١٧.٣٢٠	٥	٢٠.٣٨٤٠	-	٤٣٩١٥٠	٤٦٤
١٩٨١	٢٢.٤٥٦	٢٩.٦	١٨٥٢٥٩	(٩.١)	٤٥٠٠١٦	٤١١
١٩٨٢	٢٦.٤٢٤	١٧.٦	٢٨٧٩٥٠	٥٥.٤	٤٦.١٨٨٢	٦٢٣
١٩٨٣	٣١٦٩٣	١٨.٩	٣١٥٩٨٠	٩.٧	٤٧.٣٢٤	٦٦٧
١٩٨٤	٣٧.٤٥١	١٨.١٠	٣٤٨٦٤٠	١٠.٣	٤٨.٤٦١	٧١٩
١٩٨٥	٤٤.١٣١	١٧.٨	٤٠٣١٨٠	١٥.٦	٤٩.٥٩٨	٨١٢
١٩٨٦	٥١.٥٢٦	١٦.٧	٤٢٩٩٧٠	٦.٦	٥٠.٧٢٤	٨٤٧
١٩٨٧	٦١.٦٣٠	١٩.٦	٤٩١٢١٠	١٤.٢	٥١.٨٦٠	٩٤٧
١٩٨٨	٧٦.٨٠٠	٢٤.٦٠	٤٩٤٨٥٠	٠.٧٤	٥٢.٩٩٦	٩٣٣
١٩٨٩	٩٦.٠٨٠	٢٥.١٠	٤٨٧٩٩٠	(١.٣)	٥٣.٠٣٣	٩٢٠
١٩٩٠	١١٢.٥٠٠	١٧	٣٢٤٢٦	(٣٣)	٥٤.١٧٠	٥٩٨
١٩٩١	١٣٩.١٠٠	٢٣.٦٠	٣١١١٦	(٤)	٥٥.٢٩٦	٥٦٢
١٩٩٢	١٥٧.٣٠٠	١٣	٣٠.٦٢٣	(١.٥)	٥٦.٣٢٣	٥٤٣
١٩٩٣	١٧٥.٠٠٠	١١.٢٠	٣٢٤٢٦	٥.٨	٥٧.٥٤٠	٥٦٣
١٩٩٤	٢٠٤.٠٠٠	١٦.٥٠	٣٣٣٧٤	٢.٩	٥٨.٧٦٥	٥٦٧
١٩٩٥	٢٢٩.٤١٥	١٢.٤٠	٣١٤٠.٧	(٥.٨)	٥٩.٦٩٩	٥٢٦
١٩٩٦	٢٥٦.٣٠٠	١١.٧٠	٢٩٩٠.٠	(٤.٧)	٦٠.٧٢٦	٤٩٢

البيان السنة	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو %	الدين الخارجي بالدولار	معدل النمو %	عدد السكان بالمليون	نصيب الفرد من الدين العام الخارجي بالدولار
١٩٩٧	٢٨٧.٤٢٠	١٢.١٠	٢٨١٠٠	(٦)	٦١.٣٤٠	٤٥٨
١٩٩٨	٣٠٧.٦٠٠	٧	٢٨٢٢٤	(٦.٤٤)	٦٢.٦٤٠	٤٥٠
١٩٩٩	٣٤٠.١٣٠	١٠.٥	٢٧٨٠٠	(١.٥)	٦٣.٩٧٢	٤٣٤
٢٠٠٠	٣٥٨.٧٠٠	٥.٤	٢٦٥٠٠	(٤.٦)	٦٥.٣٠٠	٤٠٥
٢٠٠١	٣٧٨.٩٠٠	٥.٦٠	٢٨٦٠٠	٧.٩	٦٦.٦٣٠	٤٢٩
٢٠٠٢	٤١٧.٠٠٠	١٠.١٠	٢٨٧٠٠	٦.٣٤	٦٧.٩٧٠	٤٢٢
٢٠٠٣	٤٨٥.٣٠٠	١٦.٢٠	٢٩٣٠٠	٢	٦٩.٣٥١	٤٢٢
٢٠٠٤	٥٣٨.٥٠٠	١١	٢٨٩٠٠	(١.٣)	٧٠.٦٥٢	٤٠٩
٢٠٠٥	٦١٧.٧٠٠	١٤.٧	٢٩٦٠٠	٢.٤	٧٢.٠٠٠	٤١١
٢٠٠٦	٧٤٤.٨٠٠	٢٠.٥	٢٩٨٠٠	٠.٦٧	٧٣.٨٥٧	٤٠٤
٢٠٠٧	٨٩٥.٣٠٣	٢٠.٢	٣٣٨٠٠	١٣.٧	٧٥.٥٥٣	٤٤٧
٢٠٠٨	٩٩٤.٠٥٥	١١	٣٣٥٣١	(٠.٧)	٧٦.٥٧٦	٤٣٧
٢٠٠٩	١١٥٠.٦١٩	١٥.٧	٣١٥٣١	(٥.٩)	٧٧.٧٠١	٤٠٥
٢٠١٠	١٣٧١.٨٠٠	١٩.٢	٣٣٦٩٤	٦.٨	٨٠.٤٦٦	٤١٨
٢٠١١	١٥٠٨.٦٠٠	٩.٩	٣٤٩٠٥	٣.٥	٨١.٥٩٧	٤٢٧
٢٠١٢	١٦٠٨.٠٠٠	٦.٦	٣٤٣٨٤	٣.٤	٨٢.٧٤٣	٤١٥
٢٠١٣	١٧٣٧.٦٠٠	٨	٤٣٢٣٣	٢٥.٧	٨٤.٥٣١	٥١١
		١٣.٩%		٣.١٥%		

المصدر: البنك المركزي. المجلة الاقتصادية. سنوات مختلف - النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي. العدد الأول ١٩٩٨- الثالث ١٩٩٩.
من الجدول رقم (١/٤) نلاحظ ما يلي:



أ- ارتفاع نصيب الفرد من الدين الخارجي فقد بلغ ٤٦٤ دولار عام ١٩٨٠م، واستمر في الارتفاع ليصل ٩٢٠ دولار في عام ١٩٨٩م، وبعد ذلك انخفض ليصل ٤٠٥ دولار في عام ٢٠٠٩م، ليصل إلى ٥١١ دولار في عام ٢٠١٣م. ب- ازدياد قيمة الدين الخارجي وكذلك ازدياد نصيب الفرد من الدين الخارجي إنما يعبر عن اعتماد مصر على التمويل الخارجي في علاج مشاكلها الاقتصادية، وبالتالي ستكون مضطرة إلى اقتطاع جزء كبير من ناتجها القومي للوفاء بالتزاماتها الخارجية.

أ- العلاقة بين معدل نمو الدين العام الخارجي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

يوضح الجدول رقم (١/٤) العلاقة بين الدين الخارجي والناتج المحلي الإجمالي كما يلي:

من الجدول رقم (١/٤) نلاحظ ما يلي:

أ- ففي عام ١٩٨١م، بلغ نمو الدين الخارجي في مصر (٩.١%)، ثم ارتفع ليصل إلى ٥٥.٤% عام ١٩٨٢م وبعد ذلك يستمر المعدل في التذبذب لينخفض باستمرار ليصل ٣.٤% في عام ٢٠١٢م، و ثم يعود للارتفاع في السنة الأخيرة للدراسة ليصل إلى ٢٥.٧% في عام ٢٠١٣م، وقد بلغ متوسط نمو الدين الخارجي ٣.١٥% خلال فترة الدراسة، وقد حقق الدين الخارجي معدلات نمو سالبة في بعض سنوات الدراسة.

ب- إن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بلغ ٢٩.٦% عام ١٩٨١م، وبعد ذلك ينخفض ليصل إلى ١٧.٦% عام ١٩٨٢م، وبعد ذلك يستمر المعدل في التذبذب بين الارتفاع والانخفاض يصل ٦.٦% عام ٢٠١٢م، ثم يعود للارتفاع في السنة الأخيرة للدراسة ليصل إلى ٨% عام ٢٠١٣م، وقد بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٣.٩% خلال فترة الدراسة.



وهكذا يمكن القول أن معدلات نمو الناتج أعلى من معدلات نمو الدين الخارجي وهذا ما يوضح سعي مصر إلى ترشيد الاقتراض الخارجي. وان الدين الخارجي في مصر في وضع آمن.

المبحث الثالث: تطور التدفقات الاستثمارية بين القطاعين العام والخاص في مصر وسوف نتناول تطور التدفقات الاستثمارية بين القطاعين العام والخاص في مصر من خلال توزيع الاستثمار العام والاستثمار الخاص ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد من التدفقات الاستثمارية.

١- الاستثمار العام والاستثمار الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

جدول رقم (١/٥)

الاستثمار العام والخاص ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٣)

مليار جنيه

البيان السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الاستثمار العام	الاستثمار الخاص	إجمالي الاستثمار	نسبة الاستثمار إلى الناتج %	نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج %	نسبة الاستثمار الإجمالي إلى الناتج %
١٩٨٠	١٧.٣٢٠	٤٦٠٠	١٣٣٥	٥٣٣٥	٢٦.٥	٧.٧	٣٠.٨
١٩٨١	٢٢.٤٥٦	٤٣٩٤	١٨٩٣	٦٢٨٧	٢٨	٨.٤	٣١.٦
١٩٨٢	٢٦.٤٢٤	٥٠١٩	٣٣٥٦	٨٣٧٥	٣١.٦	١٢.٧	٢٩.٢
١٩٨٣	٣١.٦٩٣	٥٥١٨.٢٠	٣٧٣٧	٩٢٥٥.٢	٢٩.٢	١١.٧	٢٨.٦
١٩٨٤	٣٧.٤٥١	٦٥٤٤.١٠	٤١٩٤	١٠.٧٣٨.١	٢٨.٦	١١.١	٢٩.٧
١٩٨٥	٤٤.١٣١	٨٢٦١	٤٨٦٠	١٣١٢١	٢٩.٧	١١	٢٨.٥
١٩٨٦	٥١.٥٢٦	٩٠٢٤.٢٠	٥٦٩٩	١٤٧٢٣.٢	٢٨.٥	١١	٣٤.١
١٩٨٧	٦١.٦٣٠	١٣٥٢٢.٣٠	٧٥٠٠	٢١.٠٢٢.٣	٣٤.١	١٢.١	٣١.٢
١٩٨٨	٧٦.٨٠٠	١١٤٨٦.٨٠	١٢٥١١	٢٣٩٩٧.٨	٣١.٢	١٦.٢	٢٧.٢
١٩٨٩	٩٦.٠٨٠	١٤٢٥١.٢٠	١١٩٠.١	٢٦١٥٢.١	٢٧.٢	١٢.٣	

٢٧	٩.٢	١٧.٨	٣٠.٤٤٤.٣	١.٣٩٦	٢٠٠.٥٣.٣	١١٢.٥٠٠	١٩٩٠
٢٣.٢	٨.٤	١٤.٨	٣٢٤٠٣.٣	١١٧٠.٢	٢٠٧٠١.٣٠	١٣٩.١٠٠	١٩٩١
٢٠.٨	٦.٧	١٤.١	٣٢٧٣٢.٢	١.٥٥١	٢٢١٨١.٢٠	١٥٧.٣٠٠	١٩٩٢
٢٢.٨	٦.٤	١٦.٤	٤٠٠١٤.٨	١١٢١٧	٢٨٧٩٧.٨٠	١٧٥.٠٠٠	١٩٩٣
٢٤	٨	١٤.٦	٤٦٠٢١.٢	١٦١٣٥	٢٩٨٨٦.٢٠	٢٠٤.٠٠٠	١٩٩٤
٢٤	٩	١٤.٩	٥٤٨٨٨.٢	٢٠٧٠٠	٣٤١٨٨.٣٠	٢٢٩.٤١٥	١٩٩٥
٢٦.٧	١١	١٥.٧	٦٨٤٨٠.٨	٢٨٢١٧	٤٠٢٦٣.٨٠	٢٥٦.٣٠٠	١٩٩٦
٢١.٣	٧.١	١٤.١	٦١٣٤٨.٦	٢٠٦٩٠	٤٠٦٥٨.٦	٢٨٧.٤٢٠	١٩٩٧
٢٠.٨	٩.٨	١٠.٩	٦٤٠٢٣.٩	٣٠٤٣٠	٣٣٥٩٣.٩٠	٣٠٧.٦٠٠	١٩٩٨
١٩	٩	٩.٨	٦٤٤٤٨	٣٠٩٠٩	٣٣٥٣٩.٨٠	٣٤٠.١٣٠	١٩٩٩
١٧.٧	٨.٩	٨.٧	٦٣٥٨١.٨	٣٢٢١١.٤	٣١٣٧٠.٤٠	٣٥٨.٧٠٠	٢٠٠٠
١٧.٨	٨.٤	٩.٤	٦٧٥١١.٥	٣١٨٤٦.٤	٣٥٦٦٥.١٠	٣٧٨.٩٠٠	٢٠٠١
١٦.٣	٨	٨.٢	٦٨١٠٣.١	٣٣٦٤٦	٣٤٤٥٧.١٠	٤١٧.٠٠٠	٢٠٠٢
١٦.٣	٧.٦	٨.٧	٧٩٥٥٦.٦	٣٧١٠٠	٤٢٤٥٦	٤٨٥.٣٠٠	٢٠٠٣
١٨	٨.٦	٩.٢	٩٦٤٥٦.٤	٤٦٤١٧	٥٠٠٣٩.٤٠	٥٣٨.٥٠٠	٢٠٠٤
١٨.٧	١٠.٧	٨	١١٥٧٤٠.٩	٦٦٣٢٠	٤٩٤١٥.٩	٦١٧.٧٠٠	٢٠٠٥
٢٠.٨	١٣	٧.٧	١٥٥٣٤٢.٦	٩٧٣٠٠	٥٨٠٤١.٦٠	٧٤٤.٨٠٠	٢٠٠٦
٢٢.٢	١٤.٤	٧.٨	١٩٩٥٣٥.٧	١٢٩٠.٨٠	١٠١٦٦١.٢٠	٨٩٥.٣٠٢	٢٠٠٧
١٩.٨	٩.٦	١٠.٢	١٩٧١٣٧.٢	٩٥٤٧٦	١٠٥٠.٨٩	٩٩٧.٠٥٥	٢٠٠٨
٢٠.٦	١١	٩.١	٢٣١٨٢٧	١٢٦٧٣٨	٨٧٣٩٠.٣	١١٥٠.٦١٩	٢٠٠٩
١٦.٦	١٠.٣	٦.٣	٢٢٩٠٦٦.٢	١٤١٦٧٦	٩٢٥٤٥.٧٠	١٣٧١.٨٠٠	٢٠١٠
١٦.٣	١٠.٢	٦.١	٢٤٦٠٦٨.٧	١٥٣٥٢٣	٩٢٥٤٥.٧٠	١٥٠.٨.٦٠٠	٢٠١١
١٥	٩	٦	٢٤١٦١٢.٢	١٤٥٧١٢.٢	٩٥٩٠٠	١٦٠.٨.٦٠٠	٢٠١٢
١٥.٢	٩.٤	٥.٧	٢٦٥٠٩١.٣	١٦٤٩٤٦.٩	١٠٠١٤٤.٤٠	١٧٣٧.٦٠٠	٢٠١٣
٢٢.٧٠	١٠.٠١	١٢.٧٣					

المصدر: وزارة المالية البنك المركزي البنك الاستثماري القومي. تقرير السنوي ٢٠٠٠-٢٠٠١ * احتساب النسب من قبل الباحث.

من الجدول رقم (١/٥) نلاحظ ما يلي:

أ- بالنظر إلى تطور الاستثمار العام، والخاص، نجد أن الاستثمار العام ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي هي أكبر من نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي حتى عام ٢٠٠٤م، ثم تغيرت النسب لصالح القطاع الخاص حتى عام ٢٠١٣م، فقد تزايدت الاستثمارات الخاصة خلال عام



٢٠٠٥ م، بنحو ٦٦٣٢٠ مليار جنيه أي بنسبة تقدر ١٠.٧ % من الناتج المحلي الإجمالي، بينما استثمارات القطاع العام قد بلغت في ٢٠٠٥ نحو ٤٩٤١٥.٩ مليار جنيه وبنسبة تقدر بنحو ٨% من الناتج المحلي الإجمالي.

ب- إن السياسة الاستثمارية في مصر تهدف إلى تفعيل دور القطاع الخاص وزيادته في عملية التنمية الاقتصادية، من خلال مساهمة الاستثمار الخاص في الناتج المحلي الإجمالي فهي قد تزايدت من ٧.٧% في بداية الفترة الدراسية أي في عام ١٩٨٠م، إلى ٩.٤ % في عام ٢٠١٣ بالمقارنة بمساهمة الاستثمار العام في الناتج المحلي الإجمالي فقد تناقصت من ٢٦.٥% في عام ١٩٨٠، إلى ٥.٧% في عام ٢٠١٣ من الناتج المحلي الإجمالي.

ج- عند المقارنة بين المساهمة الكلية لكل من الاستثمار العام والخاص نجد أن نسبة المساهمة للقطاع العام أكبر من القطاع الخاص في أغلب فترات الدراسة، ولقد بدأت المساهمة الحقيقية للقطاع الخاص منذ بداية ٢٠٠٥ تحديداً، وهذه الفترة هي قليلة من عمر فترة الدراسة.

مما سبق نخلص إلي السياسة المالية لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري حيث يتضح ذلك من خلال انخفاض نصيب القطاع الخاص من الاستثمارات والارتفاع المستمر في حجم الدين العام الداخلي الذي قام بامتصاص أي أموال متاحة للاستثمارات، ولكن نتيجة لسياسة تشجيع دور القطاع الخاص وإفساح المجال أمامه في العملية التنموية للاقتصاد المصري تزايدت هذه الاستثمارات ونسبتها للناتج المحلي الإجمالي فأصبحت تقدر بنحو ٩.٤% بالمقارنة بالاستثمارات العامة فهي تقدر بنحو ٥.٧% لنفس الفترة وهي في عام ٢٠١٣ م.

وهذا يؤكد صحة الفرض الثاني بأن السياسة المالية تكون غير فعالة عندما يكون أغلب رأس المال مملوكاً للحكومة، وفي الحالة المصرية كانت



السياسة المالية غير فعالة مقارنة بنسبة الاستثمار العام الي الناتج فهي أكبر من نسبة الاستثمار الخاص الي الناتج.
٢- أثر السياسة المالية علي تدفقات الاستثمار للاقتصاد المصري خلال ١٩٨٠-٢٠١٣ الفترة

جدول (١/٦)

أثر السياسة المالية علي تدفقات الاستثمار العام والخاص

المتغيرات	R	معامل التحديد R ²	قيمة ف	المعنوية
الاستثمار العام	٠.٩٨٦	٠.٩٧٣	٢٠٢.٢٧٥	٠.٠٠١
الاستثمار الخاص	٠.٩٨٣	٠.٩٦٢	١٥٦.٩٩٥	٠.٠٠١

من الجدول رقم (١/٦) يتبين التالي:

- إن معامل التحديد R² (٠.٩٧٣) لتأثير السياسة المالية على الاستثمار العام بنسبة (٩٧%) في مصر، أما النسبة الباقية فتفسرها متغيرات أخرى لم تدخل في العلاقة الانحدارية بالإضافة إلى الأخطاء العشوائية الناتجة عن أسلوب سحب العينة و دقة القياس وغيرها.
- إن معامل التحديد R² (٠.٩٦٢) لتأثير السياسة المالية على الاستثمار الخاص بنسبة (٩٦%) في مصر، أما النسبة الباقية فتفسرها متغيرات أخرى لم تدخل في العلاقة الانحدارية بالإضافة إلى الأخطاء العشوائية الناتجة عن أسلوب سحب العينة و دقة القياس وغيرها
- فيما يخص تأثير السياسة المالية في زيادة تدفقات للاستثمار للاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة، وجد أن هناك تأثيراً واضحاً من خلال نسبة التأثير فهي قدرت للاستثمار العام بنسبه ٩٧%، أما الاستثمار الخاص بنسبه ٩٦%، وهذا يؤكد صحة الفرض الثالث.



الاستنتاجات والتوصيات:

تم في هذا الفصل تناول تقييم دور السياسة المالية ومحدداتها وتأثيرها علي زيادة التدفقات الاستثمارية للاقتصاد المصري.

تطور الإيرادات العامة ونسبتها الي الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٣)، حيث بلغت نسبة الإيرادات الضريبية إلي الناتج المحلي الإجمالي نحو ١٥.٥% كمتوسط لمدة الدراسة، أما بالنسبة للإيرادات غير الضريبية فقد بلغت نسبة مقدراتها ١٠.٤% من الناتج المحلي الإجمالي.

- تطور النفقات العامة ونسبتها إلي الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة الممتدة (١٩٨٠-٢٠١٣)، حيث بلغت نسبة النفقات الجارية الي ٢٢.٦% من الناتج المحلي الإجمالي بينما النفقات الراسمالية قد بلغت نسبه مقدراتها ١٢.٩% من الناتج المحلي الإجمالي وهذا يدل علي أن الإنفاق الجاري يمثل الأهمية الكبيرة لإجمالي النفقات خلال فترة الدراسة.
- نلاحظ أن هناك اتجاهًا واضحًا نحو زيادة الدين الداخلي ، وان نسبة الدين إلي الناتج تقدر ٧٥.٦% خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلي ذلك اتباع سياسة الاعتماد الداخلي لسد العجز في الموازنة العامة وهذا يؤكد الفرض الأول.
- أما الدين الخارجي فهناك ازدياد في قيمة الدين وهذا يعبر عن اعتماد مصر علي التمويل الخارجي في علاج مشاكلها الاقتصادية.
- وفي هذا الفصل تم تناول ما يخص تطورات التدفقات الاستثمارية بين القطاعين العام والخاص في الاقتصاد المصري ويلاحظ استحواذ القطاع العام علي معظم الاستثمارات من خلال القيمة والنسبة خلال الفترة الممتدة من (١٩٨٠-٢٠١٣)، فكانت نسبة المساهمة للاستثمار العام إلي الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تقدر ١٢.٥%، اما بالنسبة للاستثمار الخاص ونسبته إلي الناتج المحلي الإجمالي تقدر بنسبه ١٠.١% .



- هناك تأثير واضح للسياسة المالية في زيادة تدفقات الاستثمار علي الاقتصاد المصري فقد قدر الاستثمار العام بنسبة ٩٧%، أما الاستثمار الخاص فقد قدر بنسبة ٩٦%، وهذا يؤكد صحة الفرض الثالث.



المراجع:

١. يحي عبد الحفيظ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الخارجي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر، مرجع سبق ذكره، ٢٠١١، ص ١١.
٢. وزارة المالية، جمهورية مصر، منشور أعداد الموازنة العامة للدولة، لسنة ٢٠١٢، ٢٠١٣، القاهرة، ٢٠١١، ص ١، ٢، ٦.
٣. مسعود درواسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٤، ص ٣٣.
٤. ابراهيم نصار ، محاضرات في الاقتصاد التطبيقي ، مطبعة البيان ، القاهرة ٢٠٠٨، ص ٣٤.
٥. د. عبد الحميد صديق / محمد كمال - التنمية الاقتصادية، مطابع الدار الهندسية، القاهرة، مرجع سبق ذكره، ٢٠٠٨، ص ٢١١.
٦. نصر سالم خليل، تطور الدين العام المحلي، وأثره على المتغيرات الاقتصادية والتنمية الاقتصادية في مصر خلال (١٩٩٥ - ٢٠١١)، مرجع سبق ذكره، ٢٠١٢، ص ٣٩.
٧. عبد الحميد صديق عبد البر ، اقتصاديات المالية العامة وانظم الضريبية، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس ، ص، ١٣٦ .
٨. البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، قطاع البحوث الاقتصادية، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ص ٧٧.
٩. البنك المركزي المصري ، المجلة الاقتصادية قطاع البحوث والتطوير ، المجلد الخمسون ، ١٠-وزارة.
١٠. التنمية الاقتصادية ، تقارير المتابعة الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩١-٢٠١٠)، ص ٤٣
١١. معهد التخطيط القومي ، إدارة الدين العام المحلي ، وتمويل الاستثمارات العامة في مصر ، سلسلة .
قضايا التخطيط ، القاهرة ، ٢٠٠٢، ص ١٤٦ .
١٢. منصور عيسى، مصادر تمويل التنمية في ماليزيا، برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥، ص ص ١٣٢ - ١٣٣ .



١٣. البنك المركزي، الإدارة العامة للقروض الخارجية، هيكل الدين الخارجي، ٢٠١٢ - ٢٠١٣ ص ١٢٢
١٤. البنك المركزي، النشرة الاقتصادية، النسخة الواحدة والثلاثون، العدد الأول ١٩٨٧ - ص ص ٥٢ - ٥٣
١٥. البنك المركزي المصري، المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لأداء الاقتصاد المصري، تقارير مختلفة، ص ص ٤٠، ٤١
١٦. معهد التخطيط القومي، إدارة الدين العام المحلي، وتمويل الاستثمارات العامة في مصر، مرجع سبق ذكره، ٢٠٠٢، ص ١٦
١٧. ابراهيم سعد الدين، تجربة مصر مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة، مركز الدراسات الوحدة العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٧، ص ص ١٣٢
١٨. اريا الله محمد، السياسة المالية ودورها في الاستقرار الاقتصادي، مجلة الاقتصادية للبحوث والعلوم التجارية، الجزائر، ٢٠١١، ص ٧٣.

